

## بيان لـ ALAC

بشأن إثبات متطلبات المراجعة وعمليات التنفيذ

### مقدمة

موظفو ICANN

تمت صياغة بيان إثبات متطلبات المراجعة وعمليات التنفيذ وذلك من قبل اللجنة التنفيذية للجنة الاستشارية (ALAC) At-Large ونشرها لاستعراض المجتمع في 21 يناير، 2010.

تمت مناقشة الوثيقة فيما بعد شهرياً المؤتمر الهاتفي ALAC في 26 يناير. وطالب رئيس ALAC الموظفين بدء التصويت عبر الإنترنت الذي يمتد خمسة أيام على الوثيقة في 27 يناير، والذي أدى إلى تأييد ALAC للبيان بنحو 14-1 صوت. يمكنك استعراض نتيجة التصويت عبر الإنترنت بشكل مستقل على العنوان التالي:

<https://www.bigpulse.com/pollresults?code=U7pLAWDerFWSGtC4xS2d>

وهذا البيان هو مدخلات ALAC الرسمية بشأن مشروع مناقشات إثبات المراجعات وتم نقلها إلى عمليات التشاور العامة في 1 فبراير مع إرسال نسخة إلى مجلس إدارة ICANN.

[نهاية المقدمة]

تتوافر النسخة الأصلية لهذه الوثيقة باللغة الإنجليزية على [www.atlarge.icann.org/correspondence](http://www.atlarge.icann.org/correspondence). في حالة وجود اختلاف في تفسير ما هو موجود أو يتوقع وجود اختلاف في المعنى بين أية نسخة من هذه الوثيقة غير النسخة المكتوبة باللغة الإنجليزية والنص الأصلي، فسيكون النص الأصلي هو المعمول به.

## بيان ALAC بشأن إثبات متطلبات المراجعة وعمليات التنفيذ

تدعم ALAC إثبات عملية المراجعة، ولكن لديها بعض المخاوف الحقيقية بشأن العملية التي اقترحت فضلاً عن الجدول الزمني الذي التزم به الإثبات للمراجعة الأولى.

### **حجم وتشكيل فريق المراجعة**

ينص الاقتراح على تأليف الفريق من ستة إلى ثمانية أشخاص (بما في ذلك أعضاء سابقين). وقد تم تلخيص أحد الأسباب بالاعتباس من الجدول 5 (ص 17/16) من الاقتراح:

من الأهمية بمكان أن نتذكر أن العديد من أدوات الفريق في اتخاذ القرارات وحل المشكلات والتواصل تم إنشاؤها للاستفادة من - ديناميكيات المجموعة الصغيرة. فالتوافق في الآراء، على سبيل المثال، لا يمثل طريقة لاتخاذ قرار لفريق مكون من عشرين عضواً.

وهذا هو البيان المذهل التي يمكن العثور عليه في وثيقة عام 2010 لهيئة ICANN، حيث أن الحكمة السائدة هي أن سياسة ICANN يجب أن تطور من قبل مجموعات عمل غير محدودة الحجم، وأن القرار ينبغي اتخاذه بتوافق الآراء. بغض النظر عن النظرية، فمن الصعب أن نتوقع أن كل جزء من الأجزاء المختلفة لهيئة ICANN يجب أن يمثلها من خمسة إلى سبعة أشخاص (بعيدا عن المدير التنفيذي أو رئيس مجلس الإدارة). وعلى وجه الخصوص، يبدو من غير المعقول وجود أجزاء مختلفة جدا للمنظمة التي يمثلها شخص واحد. وفي الواقع، بالنسبة لجماعات مثل GNSO أو ALAC والتي تشكل أجزاء مكونة من وجهات نظر مختلفة جدا، فإنه سيكون من شبه المستحيل تمثيلهم تمثيلا عادلا حتى من قبل فرد واحد، ناهيك عن أي جزء من الأجزاء. يُهدف إلى وجود 12 شخص لكل فريق. وأن يكون لفريق الاستعراض الأكبر (RT) منفعة أخرى. في جميع هذه الفئات، فإن بعض الأعضاء يشاركون أكثر من غيرهم. فإذا بدأ أحد بسبعة فقط أو ما شابه ذلك، فإن الخسارة الفعلية لواحد أو اثنين يمكن أن تؤدي إلى التوقف.

ومن المؤكد أن هناك ميزانية خاصة لذلك، ولكن استخدام متوسط فرضيات الميزانية الحالية في الوثيقة سيكلف ICANN لعملية المراجعة 256 ألف دولار لكل فريق (عدد كبير!) أو 512 ألف دولار في السنة (أربع مراجعات كل سنتين، أو اثنين في السنة في المتوسط). وهذا يقل بنسبة 1% عن ميزانية NICAN. وأن المضاعفة لا تزال بتكلفة معقولة للتحقق من فعالية ICANN في أعين العالم.

ويبدو أن من المستحسن أيضا السماح باستخدام المناوبين على RT. وبالسماح بهذه المشاركة على أساس "نسخة احتياطية" للاجتماعات المباشرة والمؤتمرات الهاتفية، وعلى قاعدة كاملة لبريد إلكتروني وتفاعلات مماثلة، أكثر استمرارية، وتمثيل يمكن ضمانه.

فيما يتعلق بالتكوين النسبي، فإن الاقتراح الوارد في الشكل (5) (صفحة 18) من الاقتراح هو بداية جيدة، على الرغم كما ذكر أعلاه، أنه متفرق إلى حد ما. وأن هناك تركيز على المشاركة الحكومية في الإثبات، وفقا لذلك، ومن ثم يوفر صراحة مقعداً لكل RT لرئيس GAC (أو المندوب) وبالإضافة إلى ذلك يعطي السيطرة المشتركة على اختيار أعضاء RT لرئيس GAC بالتشاور مع أعضاء GAC.

ولا يذكر الاقتراح عمل رئيس RT، وعلى وجه التحديد ما إذا كان ينبغي ببساطة أن يكون الشخص الذي يشرف على تشغيل RT (والرئيس "الإداري") أو ما إذا كان عضو نشط ومساهم من أعضاء الفريق. في السابق يمكن أن يمثل مشكلة إذا كان هذا الشخص الوحيد الذي يمثل مجموعة معينة داخل ICANN، وأن الشخص الأخير يمكن أن يكون مشكلة كبيرة لإدارة المنظم للفريق ومناقشاته.

كما لا يذكر الاقتراح أيضا على دور رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي داخل RT. وبالنسبة لهم ليكونوا أعضاء عاديين فذلك يبدو من غير الملائم بعض الشيء، كما يتم مراجعة العملية الخاصة بهم. وعلاوة على ذلك، فكلاهما في مكانة قوية لقيادة دفة عمل المراجعة التي ستكون غير مناسبة تماما. وأن إحدى الطرق لمعالجة كل هذه المسائل هو وجود رئيس مجلس إدارة/مدير تنفيذي للمراقبة على المشاركة في RT، والاضطلاع بدور الرئيس الإداري في حين لا يزال قادرا على المساهمة في معارفهم ورؤاهم.

### **اختيار أعضاء فريق المراجعة**

يتجاهل هذا الاقتراح والدعوة لمقدمي الطلبات القضية الحساسة المتعلقة بكيفية افتراض SOS/AC ضمان التمثيل في RTs. وهذا التمثيل هو جانب جوهري من الاستعراضات على النحو المحدد في إثبات. الدعوة لتقديم الطلبات:

- يُطالب الأفراد المهتمين التقدم بطلب من خلال المنظمات الداعمة أو اللجان الاستشارية من إرسال سيرة ذاتية قصيرة (بحد أقصى ثلاث صفحات)، وخطاب من صفحة واحدة إلى البريد الإلكتروني التالي: [rtcandidates@icann.org](mailto:rtcandidates@icann.org).
- وهذه دعوة دائمة لتقديم الطلبات، ولكن الترشيحات "للمحاسبة والشفافية" للمراجعة الأولى ستكون مقبولة حتى 17 فبراير 2010 عند منتصف الليل.
- وسوف يتم إخبار المتقدمين لهذا الاستعراض بالنتيجة (مبدئيا) بحلول 20 فبراير 2010.

فمن غير الواضح كيف يمكن لأحد أن يقدم طلبا عن طريق دعم المنظمة أو اللجنة الاستشارية ولكن إرساله مباشرة إلى عنوان بريد إلكتروني مركزي. ولا توفر العملية أي فرصة لـ SO/CA للمصادقة على الطلب قبل تقديمه، وحتى في حالة المصادقة، فلن يكون هناك أي قدرة على القيام بإجراء تقييم مقارن للمرشحين. وعلاوة على ذلك، لا يقدم التطبيق أي إشارة صريحة من SO/AC يفهم منها طموح الشخص للتمثيل

كما أن التجاهل للحظة "مبدئيا" في البيان الثالث يتطلب قدرا كبيرا من السحر لإغلاق تلقي الطلبات في 17 فبراير، وتمريضهم إلى لجنة SO/AC (وربما توزيعهم فقط إلى SO/AC مناسبة وذلك باستخدام بعض الحسابات غير المعروفة)، وتقييم SO/AC ونقرير ما الذي يؤيد، وتمريضهم مرة أخرى إلى رئيس مجلس الإدارة وGAC للاختيار النهائي، وإعلان النتائج في 20 فبراير. وعند إضافة أسبوع إلى العملية، فإنه سيكون من الصعب تخيل قدرة SOS/AC على العمل مع ناخبهم والتصرف في الوقت المحدد.

على الرغم من كل ذلك ومع أن ALAC تود التعرف بالضبط على ممثلهم، فمن الأرجح أن الاختيار الصغير للمرشحين يمكن السماح به للسماح بالخصائص المختلفة (الجنس، الإقليمية، المهارات، وغيرها) لتكون متوازنة من جانب اختيار RT.

#### المساءلة والشفافية لعملية المساءلة والشفافية في عملية المراجعة

نظرا للأطر الزمنية الضيقة، فالمهارات التي ستكون مطلوبة في غضون RTs، واحتمال العلاقات القوية غير المتكافئة بين أعضاء اللجنة (كما في الجدول 4 في الصفحة 16 من الاقتراح)، وعدم وجود منهجية واضحة للمراجعة وغياب الدعم للموظفين (بخلاف السيطرة عليها من قبل رئيس مجلس الإدارة)، فإنه يتبادر إلى الذهن عما إذا كانت نتائج المراجعة الأولى ستكون مقبولة ويقبلها المجتمع. توجد إمكانية حقيقية لهذه العملية لكي تصبح تمثيلية.

من الجدير بالذكر أنه على الرغم من أن "المصلحة العامة" تلعب دورا رئيسيا في الإثبات فإنها لم تحدد بعد. توجد شواهد غير موثقة تشير إلى أن وسائل التعبير تعني أشياء مختلفة جدا على الأفراد والجماعات المختلفة داخل ICANN. ومن غير الواضح كيف ستتناول RT هذه القضية المهيمنة.

بالرغم من وجود ذكر لجزء معين من عملية المراجعة التي تنشر علنا، فإنه لا يوجد بيان عام حول ما إذا كان معظم مداولات RT محفوظة أم للعامة، سواء في الوقت الحقيقي، أو بعد وقوعها. ومن أجل ضمان وجود تقييم صريح تماما، تدعم ALAC المناقشات التي تجرى في جلسات مغلقة، ولكن يجب توفير التقارير (المحاضر ولكن بصفة عامة باستثناء تفاصيل المحادثات) وذلك في أقرب وقت ممكن.

وأخيرا، فإن الآلية الموحدة للإبلاغ عن مشاركة أعضاء RT الفردية والأداء من شأنه أن يُضاف إلى مصداقية العملية.

#### اللغة

لم تتناول الوثيقة موضوع اللغة باستثناء إشارة واحدة مبهمه لضرورة إتاحة الوقت الكافي للحصول على الوثائق المترجمة. على أقل تقدير، ينبغي أن يذكر الاقتراح أن لغة المراجعة ستكون باللغة الإنجليزية، وأن يكون شرط لعمل جميع أعضاء RT باللغة الإنجليزية (تحدثاً وكتابة). وإلا سيضع عبئا لا مبرر له على أعضاء الفريق الآخرين.

ومع ذلك، بوصفها منظمة دولية تطمح إلى تلبية احتياجات العالم بأسره من مستخدمي الإنترنت، علق البعض على أن دمج عملية المراجعة بلغات متعددة يجب تضمينه في الوثيقة. على وجه التحديد، فإن مسألة ترجمة جميع الوثائق المتعلقة بالمراجعة في الوقت المناسب وقبول التعليقات بلغات متعددة يجب النظر فيها. ولا يبدو ذلك في الإطار الزمني وقد علق البعض على كيفية إجراء هذه المراجعات (فضلا عن غيرها من أعمال ICANN) بلغات متعددة على المدى الطويل.